UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند

www.moec.gov.ae/cepa

المحتويات

1 المبررات الاستراتيجية

2 الأهداف العامة

3 المشاورات حول المفاوضات التجارية

4 الأثر الاقتصادي

المبررات الاستراتيجية

المبررات الاستراتيجية

المقدمة

تأتي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند في إطار استراتيجيات دولة الإمارات الهادفة إلى التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتزايدة التعقيد وسريعة التغير، وذلك عن طريق تحفيز وتمكين الاقتصاد الوطني والمساهمة في دفع عجلة التعافي العالمي من آثار جائحة "كوفيد 19" عبر التجارة الدولية، هذا وتطمح دولة الإمارات إلى توسيع نطاق الشراكات التجارية الثنائية مع الاقتصادات المماثلة، بهدف الإرتقاء بقدرتها التنافسية العالمية، زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي للأعمال والتجارة والاستثمار، مع الإستمرارية في جذب أبرز المواهب والعقول ورؤوس الأموال البشرية من مختلف دول العالم.

ستلعب التجارة الدولية دوراً أساسياً في جهود دولة الإمارات نحو مضاعفة حجم الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030. ويمثل الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات ما يزيد عن 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحتل التجارة الخارجية مكاناً بارزاً في القطاعات غير النفطية، إذ ترتبط الدولة بخطوط ملاحية، جوية، وبرية مع أكثر من 400 مدينة حول العالم، وتهدف على المدى القريب إلى زيادة الصادرات بنسبة 50 بالمئة خلال السنوات القليلة المقبلة. ويُعتبر برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية المعلن ضمن مشاريع الخمسين في سبتمبر 2021 عاملاً محورياً ضمن جهود تحفيز النمو الاقتصادي المستدام طويل الأمد.

وتعتبر الهند شريكاً استراتيجياً تاريخياً لدولة الإمارات منذ زمن بعيد، وبذلك فإن الإتفاقية ستتيح فرصة لتعزيز تلك العلاقة والاستفادة من الطموح المشترك لاستخدام التجارة كمحفز للنمو الاقتصادي والازدهار. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند المبرمة بتاريخ 18 فبراير 2022، هي أول اتفاقية تجارية ثنائية فريدة من نوعها تبرمها دولة الإمارات، وأول اتفاقية تجارية توقعها الهند مع دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وستتجلى المكاسب المباشرة لهذه الاتفاقية بشكل واضح، وذلك من خلال تعزيز التجارة الثنائية بين البلدين للوصول إلى ما يقدر بـ 100 مليار دولار على مدى الخمسة أعوام المقبلة.

وتمثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند نقطة تحول في المسار الاقتصادي للدولة، وستحقق الفائدة للمستهلكين والمنتجين والشركات على حد سواء، وذلك عبر فتح أسواق جديدة للأعمال، وتوفير وظائف أفضل وأجور أعلى بشكل عام، وخفض الأسعار في وقت يحتاج فيه المستهلكون إلى ذلك. كما وتلتزم دولة الإمارات بخلق فرص اقتصادية جديدة للمستقبل، مع ضمان أن الاتفاقية تتماشى مع مصالح جميع الأطراف في ذات الوقت.

التعافي الاقتصادي

لطالما شكلت التجارة نشاطاً حيوياً للدول، وهذا لا يقتصر على حركة البضائع مثل البهارات، اللؤلؤ، أو النفط، بل أيضاً حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات أيضاً، ومع تخطينا لتحديات الجائحة، يجب أن نظل منفتحين تجاه ذلك التبادل المستمر.

دفعت جائحة كوفيد 19 الدول نحو الاعتماد على ذاتها بشكل متزايد، إلا أن التحديات العالمية غير المسبوقة، جعلت الدول تدرك أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين الدول لمواجهة هذه التحديات. وفي هذا السياق فقد سعت كل من دولة الإمارات والهند في ذروة الجائحة إلى تعزيز سبل التعاون فيما بينها بهدف تخفيف آثار تعطل سلاسل التوريد عبر تبادل الإمدادات الطبية والمهنيين، مما ساعد على تخفيف تداعيات الجائحة على شعبي الدولتين.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند، تضمن وصولاً أوسع إلى الأسواق العالمية عبر سلاسل توريد آمنة وموثوقة، إضافة إلى تعزيز كفاءة واستدامة سلاسل التوريد تلك بهدف تسريع التدفق التجاري الحر وتأمين مستقبل أقوى وأكثر مرونة للاقتصاد العالمي.

الإمارات والهند: حليفان رئيسيان

تشكّل الاتفاقية بين الإمارات والهند شراكة اقتصادية وشهادة على الصداقة الممتدة بين البلدين منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1972، والجدير بالذكر أن العلاقات الثنائية والتجارية بين البلدين تعود إلى قرون سابقة.

وتشكل الجالية الهندية في الإمارات أكبر جالية مقيمة في الدولة، حيث تربط بين البلدين آلاف الرحلات الأسبوعية المباشرة (متضمنة رحلات الركاب والشحن)، مما يساهم في استمرار التفاعل بين الشعبين في مختلف المجالات خصوصاً التجارة والدراسة والسياحة.

وتدعم العلاقات الاقتصادية القوية الصداقة العميقة بين دولة الإمارات والهند، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتجارة غير النفطية بين دولة الإمارات والهند أكثر من 45 مليار دولار عام 2021، مما يعكس نمواً بنسبة 60 بالمئة مقارنة بعام 2020 وبنسبة 8 بالمئة مقارنة بعام 2019، كما وتحتل الهند مرتبة الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات في مجال الصادرات غير النفطية، وتمثل ما يقارب 14 بالمئة من إجمالي الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات على مستوى العالم.

وتواصل دولة الإمارات والهند التعاون معاً لتعزيز تنمية التجارة والاستثمارات والابتكارات ومواجهة التحديات العالمية المشتركة، ابتداءً من الأمن والتجارة ووصولاً إلى العمل المناخي والرعاية الصحية والتعليم، وستساعد الشراكة بين دولة الإمارات والهند على تأسيس مستقبل أفضل لكلا البلدين.

وتدعم العلاقات الاقتصادية القوية الصداقة العميقة بين دولة الإمارات والهند، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتجارة غير النفطية بين دولة الإمارات والهند أكثر من 45 مليار دولار عام 2021، مما يعكس نمواً بنسبة 60 بالمئة مقارنة بعام 2020 وبنسبة 8 بالمئة مقارنة بعام 2019، كما وتحتل الهند مرتبة الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات في مجال الصادرات غير النفطية، وتمثل ما يقارب 14 بالمئة من إجمالي الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات على مستوى العالم.

تعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للأعمال

تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند، خامس أكبر اقتصاد حول العالم وثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، الاتفاقية الأولى ضمن سلسلة من الاتفاقيات التي ستتيح للدولة وللمنطقة ككل ثروة من الفرص.

وتعتبر الهند شريكاً لدولة الإمارات، ودولة صديقة، وحليفاً استراتيجياً يمكن معه تعزيز الاستثمار ودفع النمو والوصول إلى حقبة جديدة من الفرص في عالم ما بعد الجائحة. أما دولة الإمارات فتوفر منصة نمو فريدة للمصنعين والمصدرين من الهند، سواء من حيث البيئة التشريعية والتجارية التنافسية، التي تسمح للمستثمر الأجنبي بتملك وتأسيس الشركات بنسبة 100 ٪، المناطق الحرة، الموانئ والمطارات عالمية المستوى، أو الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية ومتعددة الجنسيات.

ومع تطلع دولة الإمارات إلى إطلاق العنان لإمكانيات مستقبل ما بعد كوفيد، تبدأ هنا رحلة الخمسين عاماً المقبلة من النجاح، وستطلق هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى القادمة مسار نمو سيرسم ملامح مستقبل التجارة، ويبث حياة أكبر في الممر الجنوبي-الجنوبي، ويساعد على فتح باب المستقبل الجديد لآسيا، وبما يسهم في تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز تجاري يربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

فرص لرواد الأعمال والشركات والمستثمرين

تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند إنجازاً مهماً للدولتين، وتقوم على مسيرة ممتدة لعقود من المشاريع المشتركة والتعاون البناء للتأسيس لحقبة جديدة من التقدم والازدهار لشعبي البلدين.

أهم مزايا اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة:

- **تعزيز الوصول إلى الأسواق لشركات الخدمات الإماراتية،** من خلال تأمين التزامات على الهند بشأن الوصول إلى السوق والمنافسة العادلة في قطاعات الخدمات الرئيسية في الإمارات، مثل الخدمات المالية والبيئية، خدمات النقل، خدمات البناء، والصحة والسياحة. كما وتضع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة قواعد واضحة وشفافة للتجارة، مما يعزز سهولة ممارسة الأعمال لشركات قطاع الخدمات الإماراتية التي تتطلع إلى التوسع في الهند وتصدير الخدمات إلى الخارج.

- **تخفيض أو إزالة المعوقات أمام التجارة في السلع،** من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وخفض الرسوم الجمركية أو إزالتها ووضع قواعد حديثة للتجارة، حيث ستمكّن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المصدّرين الجدد أو الحاليين من الإمارات إلى الهند، من التصدير بسهولة أكبر وبتكاليف أقل، وتحقيق الاستفادة للمستهلكين في الإمارات أيضاً.

- **وضع قواعد للتجارة الرقمية،** بهدف ضمان حماية المستهلك عبر الإنترنت، والسماح بالتدفق الحر للبيانات، وتمكين استخدام التقنيات الرقمية في الأعمال، وحماية حقوق الملكية الفكرية في الوقت ذاته، وفي ظل ما توليه دولة الإمارات العربية المتحدة من أولوية للاقتصاد الرقمي، فإن من شأن هذه الاتفاقية أن تقلل العوائق التي تواجه الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي بالإمارات، مما يحفّز الاستثمار في تقنيات جديدة ويسرّع وتيرة التحول الرقمي في الإمارات.

- **تعزيز التعاون لمواجهة التحديات العالمية المشتركة،** من خلال تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية، حيث تشجع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين على تعزيز التعاون والشراكة في العديد من القضايا العالمية مثل تطوير تقنيات جديدة، وضع سياسات وممارسات بيئية، ومجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تصدير السلع والخدمات إلى الهند،** تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة، ويمثل هذا القطاع 95 ٪ من الشركات العاملة في الدولة ويساهم بأكثر من 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وسوف توفر هذه الاتفاقية منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات، تهدف إلى تمكين التوسع والنمو في الأسواق الجديدة، من خلال تعزيز الوصول إلى عملاء جدد وشبكات وسبل تعاون وآليات للتوسع.

خلق فرص جديدة للشركات في الإمارات:

- أصبحت الشركات الإماراتية قادرة الآن على التنافس في العديد من القطاعات على بعض مشتريات الحكومة الهندية، وعلى أساس غير تمييزي.

- تستفيد العديد من الصادرات الآن من الإعفاء من الرسوم الجمركية، بما في ذلك المواد الغذائية الجاهزة، المواد الكيميائية، منتجات الأدوية، الورق والورق المقوى، السجاد، الزجاج والأواني الزجاجية، وغيرها.

- تضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة وصولاً أفضل إلى السوق للتجارة في قطاع الخدمات مثل الخدمات اللوجستية والضيافة والخدمات المالية والبناء.

100 مليار دولار

قيمة التجارة البينية المتوقعة سنوياً في غضون 5 أعوام من تطبيق الاتفاقية

الأهداف العامة

الأهداف العامة لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند

بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الهدف الأساسي من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند هو دعم القطاع الخاص من خلال تقليل المعوقات أمام الصادرات الإماراتية، وحماية المصالح الإماراتية في الخارج، وضمان قواعد التجارة العادلة والشفافة. ويمكن للشركات الإماراتية من خلال الاتفاقية الآن الدخول والمنافسة بسهولة أكبر في السوق الهندي وتصدير منتجاتها وخدماتها إلى الهند بتكاليف أقل.

تهدف الاتفاقية أيضًا إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية طويلة الأمد بين الإمارات والهند والبناء على علاقاتنا الوثيقة والالتزام المشترك بالتنمية الاقتصادية والازدهار البشري. وقد مهدت الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي أقيمت مع الهند في عام 2017 الطريق لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي ستحدث تحولاً في العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الثنائية، وستفتح طرق التجارة الناشئة بين إفريقيا وآسيا، وستعزز تحرير التجارة العالمية وستدفع النمو الاقتصادي في عالم ما بعد الوباء.

لقد دفع الانكماش في الاقتصادات العالمية والإقليمية الذي حدث مؤخراً، دولة الإمارات إلى تنويع تجارتها. ونطمح من خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند إلى تعزيز مرونة سلسلة التوريد لدينا، وتأمين اقتصادنا المستقبلي من اضطرابات سلسلة التوريد والصدمات الاقتصادية. كما تعمل الإمارات بنشاط على تحسين كفاءة سلسلة التوريد للتجارة العالمية من خلال التقنيات الجديدة وقدرات سلسلة القيمة اللوجستية الأفضل في فئتها.

وفي حين تحكم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند قواعد التجارة بين البلدين، فإنها تأخذ في الاعتبار الترتيبات والالتزامات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يتمثل الهدف الأهم من الاتفاقية في تحقيق أهدافنا التجارية والاستثمارية من دون التنازل عن معاييرنا العالية وحماية المستهلكين في الإمارات.

نظرة عامة لكل فصل

فصل التجارة في السلع

تحسين نفاذ السلع إلى الأسواق

- توفير وصول أكبر للمصدرين الإماراتيين إلى السوق الهندية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على أكثر من 80 ٪ من البضائع.
- وضع إطار قانوني شامل للغاية بشأن اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة لضمان التدفق السلس للتجارة في السلع.
- وضع قواعد عامة تمنع استخدام دعم الصادرات على المنتجات الهندية المتجهة إلى الإمارات العربية المتحدة.
- إنشاء آلية للمشاورات حول الإجراءات غير الجمركية التي قد تخلق حواجز أمام التجارة.
- وضع قواعد المنشأ التفضيلية لتحديد المعايير التي بموجبها تكون السلع المتداولة مؤهلة لتخفيض التعرفة الجمركية أو إلغائها. تستند القواعد المتفق عليها إلى معايير مركبة للتغيير في تصنيف التعريفة (CTC) للسلعة بالإضافة إلى حد أدنى للقيمة المضافة.
- وضع قواعد تأهيل خاصة لقطاعات الذهب، الصلب، والنحاس لتعكس القدرات الفعلية لتلك الصناعات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فصل الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة

خلق كفاءة أكبر وإجراءات حدودية أفضل

- تتماشى الاتفاقية بشكل وثيق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (TFA).
- تتضمن الاتفاقية أحكاماً محددة لزيادة الكفاءة في الإجراءات الجمركية التي تؤثر على حركة التجارة عبر الحدود، مثل: إصدار الأحكام الجمركية قبل الاستيراد، وتسهيل التخليص عبر الحدود للمشغلين الاقتصاديين، واعتماد أفضل الممارسات الدولية لتقنيات إدارة الجمارك.
- تعزيز التعاون في تبادل المعلومات بهدف خفض تكاليف التجارة وتقليل الإجراءات الجمركية التنظيمية أو الإدارية غير الضرورية لتسهيل التجارة بشكل أفضل.

فصل المعوقات الفنية للتجارة

تقليل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة

- التأكد من أن المقاييس واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة لا تخلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة.
- التأكد من استخدام المعايير الدولية كأساس للوائح فنية.
- توضيح آليات التعاون بين الطرفين في ما يتعلق بتطوير اللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة.
- إنشاء لجنة فرعية لتسهيل المناقشات الفنية ومراقبة تنفيذ الحواجز الفنية أمام التدابير التجارية.

فصل تدابير الصحة العامة والصحة النباتية

حماية الحياة الحيوانية والنباتية

- إنشاء آلية مفصلة بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية التي تحمي صحة الإنسان والحيوان والنبات، مع ضمان أن مثل هذه التدابير لا تخلق حواجز غير مبررة للتجارة.
- تعزيز الشفافية وفهم تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية في دولة الإمارات العربية المتحدة والهند.
- التشجيع على تطوير واعتماد المعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية المستندة إلى الحقائق العلمية.
- وضع قواعد واضحة للتدقيق وإصدار الشهادات وفحوصات الاستيراد.

فصل التجارة في الخدمات

تسهيل نفاذ قطاعات الخدمات إلى الأسواق

- تتضمن الاتفاقية أحكاماً قانونية لتنظيم التجارة في الخدمات عبر الحدود، وتوفر لمقدمي الخدمات بيئة منفتحة وغير تمييزية للتجارة في الخدمات عبر الحدود.
- تضمن أن يتلقى جميع الأطراف معاملة وطنية أو معاملة الدولة الأكثر رعاية من الطرف الآخر.
- يغطي الفصل ما مجموعه 11 قطاعاً خدمياً رئيسياً وأكثر من 100 قطاع فرعي مشمول، بما في ذلك خدمات الأعمال، وخدمات الاتصالات، والبناء والخدمات ذات الصلة، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات المالية والتأمينية، والخدمات الصحية والاجتماعية، والسياحة والخدمات المتعلقة بالسفر، وخدمات النقل.

فصل التجارة الرقمية

تمكين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي

- وضع إطار عمل من شأنه أن يساعد على تعزيز ثقة المستهلك في التجارة الرقمية وتعزيز بيئة مواتية للنهوض بالتجارة الرقمية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي للاقتصاد العالمي.
- ضمان عدم فرض الرسوم الجمركية على المعاملات الإلكترونية.
- تمكين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند من إعادة النظر في فصل التجارة الرقمية في المستقبل لمواكبة التغيرات في العصر الرقمي.

فصل الاستثمار

تعزيز وتسهيل الاستثمار

- الإشارة إلى اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار بين الإمارات والهند، وأي تعديلات لاحقة عليها.
- وبالتالي، لا يغطي هذا الفصل حماية الاستثمار، حيث تغطيها اتفاقية الاستثمار الثنائية.
- تشجيع الاستثمارات المتبادلة من خلال إنشاء المجلس الفني الإماراتي الهندي بشأن الاستثمار بهدف تعزيز وتسهيل ومراقبة الأنشطة الاستثمارية، وكذلك تحديد فرص جديدة للاستثمار.
- يستثنى الفصل من آلية تسوية المنازعات لكنه يؤكد الحق في المنازعات بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية.

فصل الملكية الفكرية

حماية الابتكار والإبداع

- تعزيز حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بهدف تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها.
- التأكد من أن أحكام الملكية الفكرية تتماشى مع القوانين واللوائح التنظيمية الإماراتية الحالية والالتزامات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- التوفيق بين أحكام الملكية الفكرية مع منظمة التجارة العالمية وإعلان الدوحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والتأكيد على حقوق البلدان في اتخاذ تدابير لتعزيز الصحة العامة.

فصل المشتريات الحكومية

فتح الباب لعقود القطاع العام

- يمنح حق المشاركة في عطاءات المشتريات الحكومية في الهند، وبمنح أفضلية سعرية بنسبة 10 ٪ لصالح الشركات الوطنية والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الخضراء في العطاءات المحلية للسلع والخدمات التي تشملها الاتفاقية.
- تعزيز أطر الشراكة والتعاون لتمكين البلدين من الاستفادة من تجارب وخبرات الطرف الآخر في إدارة المشتريات الحكومية.
- تمكن دولة الإمارات من الاستفادة من المنتجات والخدمات غير المتوفرة حاليًا في سوقها المحلي.
- تسهيل وتسريع قنوات الاتصال بين الإمارات والهند فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية.

3 تريليون درهم

ازدهار التجارة الخارجية سيسهم في مضاعفة الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات بحلول 2031

فصل المعالجات التجارية

ضمان استمرار قوة الصناعات المحلية

- السماح بإجراء المشاورات قبل الشروع في تحقيق المعالجات التجارية.
- إنشاء آلية لتدابير الحماية الثنائية إذا كانت كمية الواردات من الهند المعفاة من الرسوم بموجب الاتفاقية تتسبب أو تهدد بضرر جسيم للصناعة المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تضمن أن المنتجات الإماراتية لن تخضع لتحقيقات مكافحة الإغراق في الهند عندما يتم إعادة تصدير المنتجات فقط.
- إنشاء لجنة فرعية معنية بالمعالجات التجارية لمناقشة القضايا ذات الصلة، بهدف إيجاد حل مرضٍ للطرفين لتحقيقات المعالجات التجارية.

فصل تسوية المنازعات

إيجاد آليات لحل النزاعات

- إنشاء آلية تشاور لتجنب النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة بهدف إيجاد حل مرضٍ للطرفين لأي مسألة.
- وضع آلية فعالة لتسوية المنازعات في الوقت المناسب، حيث يتعين على هيئة النزاع تقديم تقريرها النهائي في غضون مائة وعشرين (120) يومًا من تاريخ تشكيلها.
- وضع قواعد بشأن سبل الانتصاف المؤقتة في حال عدم الامتثال لتقرير هيئة النزاع.
- وضع القواعد لحل أي نزاع، بشكل متفق عليه بين الطرفين.

فصل الشركات الصغيرة والمتوسطة

تعزيز القطاع الخاص كحجر أساس للاقتصاد

- توفير منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة للتوسع دولياً، من خلال منحها إمكانية الوصول إلى عملاء وشبكات وسبل تعاون جديدة.
- توفير آلية لتبادل المعلومات فيما يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات وتسجيل الأعمال واللوائح الفنية والمعايير وبرامج الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء لجنة للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات وظائف واضحة لتمكين مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالأدوات للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال اتفاقية الشراكة.

فصل التعاون الاقتصادي

تشجيع التعاون المستقبلي في مجالات جديدة

- تشجيع التعاون المستقبلي في المجالات التي لم يتم تناولها في الفصول الأخرى، مثل: السياحة، وتقنية المعلومات والاتصالات، والإعلام، والطاقة، والسلع والخدمات البيئية، وتنمية الموارد البشرية.
- إتاحة الاستشارات والتعاون في المجالات المهمة التي تهم الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك سياسة المنافسة والتعاون البيئي والتعاون في الخدمات الجوية.
- إنشاء لجنة خاصة بغرض مراقبة التنفيذ الفعال لهذا الفصل على أساس برنامج سنوي تعتمده اللجنة المشتركة، والتي تشرف على تنفيذ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند.

فصل الأحكام العامة

تمكين إطار عمل مرن لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

- الإشارة إلى بند التمكين كأساس قانوني للتجارة في السلع، مما يسمح لدولة الإمارات العربية المتحدة بالاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية في علاقاتها مع الهند وبما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
- يستثنى قطاع الطاقة من جميع جوانب وأحكام الاتفاقية، بما في ذلك التزامات تسوية المنازعات والإجراءات ذات الصلة.
- يسمح للجنة المشتركة بتقييم ومراجعة واقتراح تعديل الاتفاقية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الأسواق، في ضوء التجربة العملية المكتسبة أثناء تطبيق هذه الاتفاقية وأهدافها.

9 مليارات دولار

مساهمات متوقعة لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بحلول 2030

المشاورات حول المفاوضات التجارية

المشاورات حول المفاوضات التجارية

طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً شاملاً في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند. وتقود وزارة الاقتصاد فريق التفاوض الوطني الذي يضم أعضاء يمثلون العديد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص المشاركة في صنع مستقبل دولة الإمارات. وتتضمن عملية التفاوض تحليل الجدوى الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المحتملة مع دولة شريكة، ومشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، ونطاق وشروط مرجعية متفق عليها مع الدولة الشريكة، وجولات تفاوضية واجتماعات تنسيقية لفرق العمل التفاوضية لكل فصل من فصول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

وتغطي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند 18 فصل و11 ملحق وثلاثة رسائل جانبية، وخلال عملية التفاوض مع الهند، قد تم إجراء المشاورات اللازمة مع القطاع الخاص والذي بدوره قد قام بتقديم مرئياته بشأن أحكام الفصول وعروض/طلبات الوصول إلى السوق من الشركات ضمن عدد من الصناعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاورات قد ساهمت في حماية المصالح الاقتصادية للدولة في الهند وتأمين أفضل اتفاقية للشركات الإماراتية، الاتفاقية متاحة على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الاقتصاد عبر (www.moec.gov.ae/en/cepa).

حوكمة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة

يوافق مجلس الوزراء على اختصاصات وأعضاء اللجنة العليا لمفاوضات التجارة الحرة، ويصادق على جميع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.

هذا وتقوم اللجنة العليا لمفاوضات التجارة الحرة وفقاً لاختصاصاتها المحددة، بمراجعة واعتماد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، وتطوير استراتيجية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع كل دولة شريكة، مع إدارة القضايا الحساسة والهامة للدولة خلال مرحلة التفاوض، وأخيراً الإشراف على إبرام هذه الاتفاقيات.

ويضم الفريق الوطني للمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خبراء اقتصاديين ومحللين تجاريين ومختصين في الشؤون القانونية والعلاقات العامة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة.

الخطوات التالية

- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة التشاور مع الجهات المعنية بالدولة، مع الاستمرار في تطوير السياسات التجارية المستقلة وتوسيع شبكة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الشركاء التجاريين.
- تشجيع شركات القطاع الخاص على مشاركة الإشكاليات التي قد تنشأ أو الحواجز أمام التجارة التي قد تعيق تحقيق الاستفادة من مزايا اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المبرمة بين البلدين، من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 مايو 2022، وذلك عن طريق التواصل مع الفريق المختص عبر البريد الإلكتروني: CEPA@economy.ae.

الأثر الاقتصادي

الأثر الاقتصادي

نظرة عامة

ستحقق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات وجمهورية الهند المبرمة بتاريخ 18 فبراير 2022 العديد من المكاسب الاقتصادية للبلدين، حيث إنها ستسهم بزيادة قيمة التجارة الثنائية غير النفطية إلى أكثر من 100 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس المقبلة، وذلك من خلال إلغاء التعريفات الجمركية أو تخفيضها بشكل كبير على المنتجات الرئيسية من كلا البلدين، وخلق قدر أكبر من اليقين والشفافية في قواعد التجارة، وتقليل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى تسهيل التدفقات الاستثمارية بصورة أكبر وبالتالي زيادة تبادل السلع والخدمات وخلق فرص اقتصادية جديدة للإمارات والهند. بالنسبة للصناعات والمصنعين الإماراتيين الذين لديهم أعمال تجارية مع الهند، ستخلق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بيئة تجارية شفافة يمكن التنبؤ بها، وتؤدي إلى المزيد من الفرص الاقتصادية من خلال:

- إلغاء او تخفيض الرسوم الجمركية
- إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة
- تعزيز استخدام المعايير الدولية
- منح فرص تفضيلية للوصول إلى السوق الهندية
- تعزيز تنافسية الصناعة الإماراتية
- توضيح وبيان قواعد التجارة مع الهند
- ابتكار أدوات لتعويض أي آثار ضارة بالصناعة الإماراتية من جراء الارتفاع المفاجئ في الواردات
- إنشاء نظام فعال لتسوية المنازعات
- تمكين الوصول إلى سوق المشتريات الحكومية في الهند

أمثلة على قطاعات السلع والصناعات المتأثرة بشكل إيجابي

السلع الإماراتية

- الطعام المجهز مسبقا
- المواد الكيميائية
- المنتجات الصيدلانية
- البلاستيك وبما في ذلك الورق والورق المقوى والسجاد والبسط وبعض أصناف الصلب
- الزجاج والأواني الزجاجية
- بعض المنتجات الكهربائية والميكانيكية
- الوقود المعدني
- الألمنيوم
- الحديد والفولاذ
- بولي ايثيلين
- النحاس

السلع الهندية

- الآلات الكهربائية
- المنتجات الصيدلانية
- الحبوب
- الأسماك والقشريات
- الفاكهة
- الخضراوات

أمثلة على قطاعات الخدمات المتأثرة بشكل إيجابي

ستوفر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة فرصًا جديدة للشركات الإماراتية والهندية في قطاعات الخدمات، حيث ستعمل الاتفاقية على تحسين الوصول إلى الأسواق لخدمات مثل:

- الأعمال (بما في ذلك الخدمات المهنية والكمبيوتر والعقارات والتأجير)
- خدمات التواصل
- البناء والهندسة
- التوزيع
- التعليم
- البيئة
- التمويل والتأمين
- الصحة
- السياحة والسفر
- الترفيه والثقافة والرياضةالنقل

فوائد للمستهلكين

سيستفيد المستهلكون في الإمارات والهند بعدة طرق من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة وعلى وجه الخصوص، سيتمكن المستهلكون من وصول محسّن إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات ذات الأسعار التنافسية حيث ستؤدي الاتفاقية إلى:

- تخفيض الأسعار
- تنويع المنتجات
- توفير منتجات عالية الجودة

فوائد للشركات الصغيرة

تمكّن التجارة الدولية الشركات الصغيرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي. حيث ستساعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الشركات الصغيرة الإماراتية على التوسع في السوق الهندية وتنويع قاعدة المستهلكين من خلال:

- ضمان الوصول إلى المعلومات الخاصة بقواعد ومتطلبات التصدير
- وضع إجراءات جمركية مبسطة
- خلق فرص للتواصل مع الشركاء التجاريين في الهند

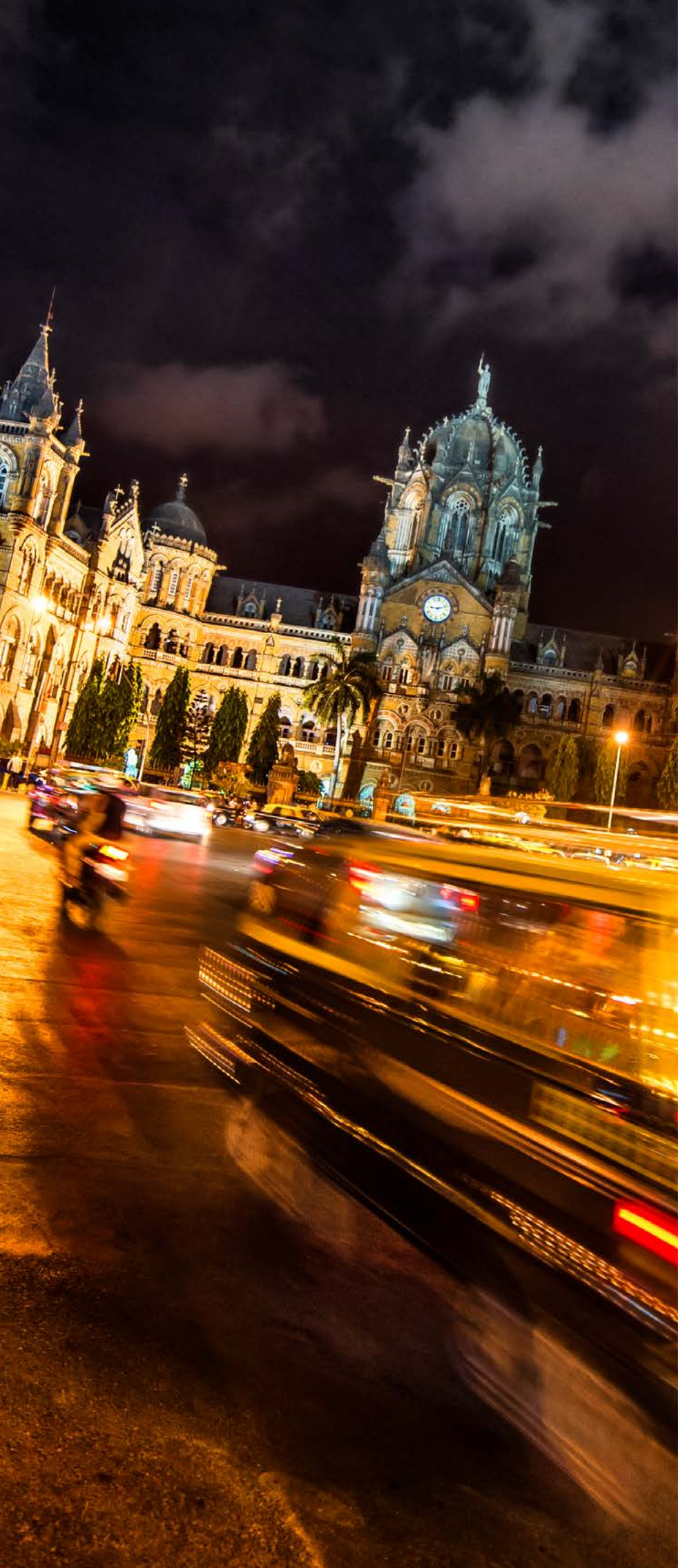

الموقع

www.moec.gov.ae/cepa

البريد الالكتروني

cepa@economy.ae